ثروة مصر من الأرض الطيبـــة

للأستاذ عبد المنعم بدبع
الإخصائى بقسم الكيمياء بوزارة الزراعة

عندما تحول الإنسان من « جامع للأقوات » إلى منتج لها كان هذا الانقلاب الضخم فى حياته على ضفاف الأنهار ، ولا شك أن ضفتى النيل قد شهدتا مولد هذا التحول الذى كان له أبعد الآثار فى حياة الجنس البشرى .

فالزراعة فى مصر قديمة قدم الزراعة نفسها أو قدم مصر نفسها ، وكل منهما سبب لوجود الآخر .

وإذا استعرضنا تاريخ مصر منذ عهد الأسرات قبل الميلاد إلى العصر الحديث نجد أن ازدهار الزراعة فيها يقترن دائما بعصور النهضة والقوة والسلطان ، وليس ذلك غريبا ، فإن توافر الأقوات سيظل دائما وفى جميع العصور أول الأسس التى تنتج للحضارة النمو والارتقاء . ويقول فى ذلك مستر ترومان ، رئيس الولايات الأمريكية المتحدة « من أعظم دروس التاريخ أن الأمة لا تستطيع أن تكون أعظم مما يؤهله لها مركزها الزراعى ، لأن الشعب الجائع السيء التغذية لا يمكنه أن يمارس فنون الحكم الديمقراطى والتجارة السلمية ولا يمكن أن يبنى السلام على أساس من عوز البشر »

ويحدثنا التاريخ عن مظاهر الرعاية التى بذلها القدماء للزراعة فى مصر . ويهمنا فى هذا المقام ما بذل لزيادة المساحة المزروعة بتوفير وسائل الرى أو بناء السدود وحفر الآبار وغيرها .

ولعل تحويل مجرى النيل عند « منف » هو أقدم ما بذل من جهد لترويض النيل اقتطع به « ميناء » مكانا حصينا لعاصمة ملكه الجديد ، واتخذ امنحمت من منخفض الفيوم خزانا يقى البلاد شر الفيضانات العالية و موردا لمد الفيوم بحاجتها من الماء .

ولا زالت الآبار التى يعثر عليها بالصحارى والتى تعرف بالآبار الرومانية تشهد بمدى الاهتمام باستغلال كل شبر من أرض مصر فى هذه العهود السحيقة .

ولقد نجح القدماء فى هذا المضمار نجاحا فائقا ، بل معجزا . فهم دون الاستعانة

بالمخترعات العصرية من قوة البخار أو الكهرباء قد استطاعوا أن يصلوا بالمساحة المزروعة إلى ما يكفل الحياة لضعف سكان مصر فى العصر الحديث (١).

ويبرز فى تاريخ مصر فى العصر العربى عملان كبيران أولهما هو إعادة حفر ترعة تراجان « خليج أمير المؤمنين » التى تصل النيل بالبحر الأحمر فى ولاية عمرو بن العاص فى عهد عمر بن الخطاب ، وثانيهما حفر ترعة أبو المنجا فى العصر الفاطمى التى افتتحها الوزير الأفضل سنة ١١١٢ م فيسرت رى مساحات واسعة ما تزال إلى اليوم بطلبياتها المشهورة مصدر حياة ٥٦ ألف فدان بالشرقية .

ولكن الأحداث التى نزلت بمصر فى تاريخها الطويل كانت دائما تصيب الفلاح . ويظهر أن أشد هذه النكبات هولا قد أصاب مصر وزراعها فى العهد العثمانى فإننا لا نكاد نجد فى تاريخ العثمانيين فى مصر اهتماما يذكر بالزراعة أو بالزراع اللهم إلا إذا كان هذا الاهتمام ينصرف إلى تحصيل الضرائب والتفنن فى زيادتها .

وعندما اعتزم منشىء مصر محمد على الكبير أن يجلو معدن مصر الذى صدأ وأن يبرزها جوهرة زاهية ومشعلا منيرا وبلدا حيا ينبض بالحركة ويزخر بالنشاط قام بحملة واسعة على فروع النيل وقنواته فطهرها وعمقها وأنشأ ترعة المحمودية سنة ١٨١٩ فكلفته ٣٠٠ ألف جنيه . ومما يذكر عنها أن الماء كان يخزن فى منخفض عند مأخذها من النيل اسمه خزان الزرقون حتى إذا انخفض النيل فتح الخزان ليزود الترعة بالماء . وقد استغنى فى عهد سعيد عن هذا الخزان وتخلفت عنه أرض زراعية مساحتها ٢٠ ألف فدان منحها « سعيد باشا » إلى ابنه « طوسون » وهى الآن « تفاتيش الخزان » بمديرية البحيرة .

أما أبرز الأعمال فى عصر محمد على فهو انشاء القناطر الخيرية التى أمر ببنائها حتى تكفل رى أرض الدلتا فى الصيف عندما ينخفض النيل ، وكانت هذه القناطر هى الوسيلة الأولى التى مهدت لانتشار زراعة القطن فأحدثت أكبر انقلاب فى الحياة المصرية الزراعية .

وشقت فى عصر « اسماعيل ١١٢ ترعة طولها ١٣٠٤٤٠ كيلو مترا وانفق عليها

---

(١) تذكر بعض المصادر أن عدد سكان مصر وصل إلى ثلاثين مليون فرد .

١٢،٦ مليون جنيه. ويكفي للدلالة على عظم هذا الجهد أن الأراضي المزروعة قد زادت منذ آخر عهد محمد علي سنة ١٨٤٥ إلى آخر عهد اسماعيل سنة ١٨٧٩ من ٣،٨٥٦،٠٠٠ فدان إلى ٤،٨١٠،٠٠٠ فدان أي حوالي ٢٥ ٪.

وشملت مصر بعد عصر اسماعيل الفياض بمظاهر الحياة والنشاط موجة من الجمود جاءت نتيجة للاضطرابات والفتن والأحداث السياسية التي أطاحت باستقلال مصر وحريتها ولم ينشأ فيها غير خزان أسوان سنة ١٨٩٨ .

ولكن بعد أن هدأت الحالة السياسية نوعا تنبه المصريون إلى الحقيقة الخطيرة وهي أن زيادة السكان يسير بسرعة أكثر عدة مرات من زيادة الأراضي المستصلحة فوضع برنامج سنة ١٩٢٠ الذي ينتهي سنة ١٩٥٥ تصل به المساحة التي تروى ريا صيفيا إلى ٧،١ مليون فدان ، ولكن هذا البرنامج تأخر تنفيذه للحالة المضطربة التي عانتها مصر ، فخزان جبل الأولياء الذي كان من المقرر أن يتم سنة ١٩٢٥ في البرنامج المقترح لم يبدأ إنشاؤه إلا في سنة ١٩٣٢ .

وشهدت مصر منذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٤٠ عهداً من أزخر عهودها بمشروعات الري المختلفة التي بلغت نفقاتها ٢٠ مليونا من الجنيهات تقريبا . . . ولكن . .

رغم هذه الجهود تتمثل أمامنا حقيقة مرة بل شديدة المرارة ، وهي أن متوسط مايخص الفرد في أواخر القرن التاسع عشر كان حوالي ١،٨ من الفدان ، وفي سنة ١٩٠٧ كان ٠،٥١ من الفدان وفي سنة ١٩٣٧ كان ٠،٣٦ من الفدان أي أن الزيادة في السكان — وهي حوالي ١١،٥ مليونا في هذه المائة سنة — قد فاقت زيادة الأرض زيادة كبيرة ، زيادة الأرض حوالي ١،٥ مليون فدان ، حتى انحط نصيب الفرد إلى نصف ما كان عليه أو أقل .

غير أن الإنصاف يدفعنا إلى أن ننظر إلى هذا الموضوع الخطير نظرة أخرى فإن الأرض في عصر محمد علي ، إذ كان نصيب الفرد حوالي ٠،٨ من الفدان لم تكن تزرع غير مرة واحدة بالمحاصيل الشتوية من حبوب أو بقول ، أما المحاصيل الصيفية فلم تكن تحتل غير مساحة قليلة الأثر في الاقتصاد المصري بينما في الوقت الحاضر ، الذي انخفض فيه نصيب الفرد إلى حوالي ثلث فدان فقط تزرع الأرض بمحصولين متعاقبين فضلا

عن أن زراعة القطن أكثر ربحا من المحاصيل الشتوية ، فهذا الثلث فدان قد يزيد عن ضعفه من الأرض التى تزرع مرة واحدة ولا تنتج قطنا أو قصبا .

فالجهود المصرية فى نصف القرن الأخير قد انصبت بصفة خاصة على تحويل الحياض إلى أراض تروى رياصيفيا ويمكن اعتبار هذا العمل بمثابة إضافة جديدة إلى المساحة المزروعة .

ولكن دخل الزارع المصرى يعجز أمام ارتفاع مستوى المعيشة ومطالب الحياة فى العصر الحديث ، وذلك رغم كل ما بذل للنهوض بهذا الدخل ، فلقد كان الدخل الأهلى فى سنة ١٩١٣ - ١٥٠ مليون جنيه ، وعدد السكان ١٣ مليون نفس أى بواقع حوالى ١٢ جنيها للفرد .

وارتفع فى سنة ١٩٣٥ إلى ١٨٥ مليون جنيه أى بواقع ١٢ جنيها للفرد إذ وصل عدد السكان إلى ١٥ مليون فرد ، وشتان بين مستوى المعيشة وتكاليفها فى سنتى ١٩١٣ و ١٩٣٥ .

وإذا قارنا دخل الفلاح الزارع فى مصر بالبلاد الأجنبية نجد البون شاسعا فهذا الدخل كما جاء بخطاب الميزانية الذى ألقاه معالى مكرم عبيد باشا فى مايو سنة ١٩٤٠ هو كما يأتى :

البلاد	دخل الفرد فى السنة بالجنيه
مصر	٢٠ جنيها
نيوزيلندا	٣٧٤ جنيها
بريطانيا	١٦٥ جنيها
الولايات المتحدة	١٢٧ جنيها
تركيا	١٣١ جنيها

ويرجع انحطاط دخل الفلاح المصرى إلى عدة عوامل أهمها جميعا ضيق المساحة المزروعة .

إننا أمة من الزراع وقد كنا هكذا منذ أقدم العصور . وسنظل نزرع

الأرض مادام نيلنا المبارك جاريا فى أرضنا الطيبة . وستظل الزراعة أبدا من أول العوامل التى تسيطر على مقدراتنا الاقتصادية والاجتماعية بل السياسية ، وهـــذه الحقيقة التى لاريب فيها تجعل لموضوع التوسع فى استصلاح الأراضى أهمية بالغة تتطلب منا أن نجعله على رأس المشاكل الاساسية التى نفكر فيها ، فإنه مشكل لا يعنى الجيل الحاضر فقط بل يمتد أثره إلى الاجيال القادمة .

فالمساحة المزروعة فى الوقت الحاضر تبلغ نحو ٥٫٥ مليون فدان وعدد السكان يبلغ نحو ٢٠ مليونا ، وهذه الحقيقة السافرة هى التى تجعل أكثر الشعب المصرى فى هذا العصر يحيا حياة هى دون الكفاف وكل مايبذل للنهوض بالانتاج الزراعى لن يظهر له أثر واضح ولن يكلل بالنجاح المنتظر مادامت هذه المساحة المحدودة هى مصدر حياة الملايين من سكان مصر .

وإذا اعتمدنا على نشر الصناعة لنمتص قدرا ممن يعتمدون على الزراعة وحدها فإن هذا القدر لن يكون شيئا مذكورا بالنسبة إلى الزيادة المستمرة فى عدد السكان وسيظل عدد الزراع ثابتا إن لم يزد .

فزيادة المساحة المزروعة زيادة واسعة المدى حاسمة الأثر هو أهم مايجب أن يفكر فيه المشرفون على الاقتصاد المصرى . ولم تعد المشروعات الهزيلة التى تستصلح فيها آلاف من الأفدنة كافية أو ذات قيمة .

لقد أتاح العلم لأمم الارض فى مختلف الأقطار تنفيذ أعمال ضخمة كان لها أبلغ الآثار فى كيانها الاقتصادى والسياسى ، ومن أبرز هذه الأعمال الزراعية الكبرى تجفيف مستنقعات البونتين بشمال إيطاليا وتحويلها إلى منطقة زراعية هى فخر إيطاليا فى العصر الحديث بعد إن كانت مباءة للملاريا . وأن العمل الذى قام به الهولنديون جدير بالتسجيل والاقتداء فإن تجفيف خليج زيدرذى خلق ٥٥٠ ألف فدان من العدم وإن قدرة الهولنديون فى هذه الناحية معروفة مشهورة . وفى الولايات المتحدة من هذه المشروعات كثير منها مشروع وادى تنيسى وغيره .

وأينما وليت وجهك قبل المشرق أو المغرب رأيت مشروعات إصلاح الأراضى وإعدادها للزراعة وتعميرها فى مقدمة ماتهتم بتنفيذه الحكومات على اختلاف مذاهبها .

واستصلاح الأراضى حيثما حدث كسب للبشرية جميعا .. فهو ضم بقعة من الأرض كانت نهبا للعوامل الطبيعية تغص بالرمال أو تغمرها المياه إلى الأراضى المنتجة ،وهو تزويد البشر بما يدفع عنهم غائلة الجوع ، ويقيهم شر الأمراض ويزيدهم فى حياتهم راحة وسلاما ورخاء .

والحق الذى لامرية فيه أن مصر ليست خلوا من هذه المشروعات فان أعمال الرى الضخمة المقامة على النيل ومنطقة شمال الدلتا التى تقوم مصلحة الأملاك بأعمال الاصلاح فيها تشهد بمقدار الجهد والمال اللذين بذلا فى هذه الناحية .

ولكن كل هذه الجهود التى لاشك فى ضخامتها لم تتكافأ مع السرعة فى زيادة عدد السكان بمصر ، ولهذا أصبحت مضاعفتها عدة مرات من أوجب الواجبات وباتت مصر الآن فى حاجة ملحة إلى الأعمال الضخمة التى نرجو أن تصبح عنوانا على النهضة المصرية الحديثة .

لقد كان النيل دائما أبدا مصدر خير وبركة على مصر ، ولقد كان فى العصور الأولى يبعث الحياة فى جميع أنحاء هذه الرقعة الفسيحة من أرضها ، ولم يكن يقتصر فيضه على هذه المساحة التى يضمها بين ذراعيه أو التى تمتد إلى جواره من أسوان حتى البحر الأبيض ، بل إنه قد بذل خيره وفيضه حتى شمل سينا شرقا والصحراء الغربية غربا [1]

فالنيل منذ فجر الحياة بمصر لم يتوان عن الوفاء بكافة حاجتها ، ولم يقصر المصريون فى الإفادة منه حيثما وجدوا إلى ذلك سبيلا . فهلا نستطيع أن نبلغ فى الإفادة من النيل ما بلغه أجدادنا القدماء ؟

إن مساحة الدلتا ٢٢ ألف كيلو متر مربع لم نزرع نحن منها غير نصفها فقط ... وكأننا من كثرة مالدينا من الأرض تركنا نصفها الآخر بورا مهملا أو مغمورا بالماء ونباتات المستنقعات الراكدة ، ومنبعا للأمراض بينما يحدثنا التاريخ أن بحيرات الشمال كانت أرضا زراعية عامرة فى الأزمان السالفة .

(١) تذكر بعض المراجع أن الفرع البلوزى للنيل فى العهد الفرعونى كان يصل إلى سينا ويكون دلتا ومصبا فى هذه المنطقة ، وتذكر أخرى أنه كانت بمنطقة مريوط اتصالات مائية لفرع من النيل تجرى فيها حركة نقل بالقوارب وأماكن شاسعة للاستيطان ، وقد نشأ عن تراكم الرمال فى مجرى هذه الاتصالات أن انقطعت الصلة المائية بين هذه المنطقة والدلتا .

إن المساحة التى نستطيع أن نضيفها إلى ثروة مصر من الأرض الطيبة واسعة شاسعة نجدها على ضفتى النيل فى الوجهين البحرى والقبلى، ونجدها فى الصحارى المصرية شرقيها وغربيها. فمن هذه التى على ضفاف النيل تهيأ لى أن أطرق إحدى هذه المناطق ولا بد أن مثلها كثير، وهى على الطريق من إدفو إلى السكرى على البحر الأحمر، فالسائر فى هذا الطريق يلاحظ أن بقية وادى إدفو « وهو أرض مزروعة » صالح للزراعة، بل إنه ليحس أنه قد زرع فى وقت من الأوقات وتربته السمراء وسطحها المستوى يعززان هذا الاحساس حتى إذا اتجه شرقا إلى ما يسمى « وادى الكنايس » لم يفارقه شعوره باستعمار هذه الجهات فى سابق الأزمان، ولعل وجود آثار المعابد فى هذا الوادى مما يزيد ذلك الشعور رسوخا. أما مساحة هذه السهول الشاسعة فعلمها لدى المختصين، وقد شاع أخيرا أن طلمبات الصرف عند إدفو - طلمبات العطوانى - ستقوى وتستعمل التقوية فى رفع ماء النيل لزراعة خمسين ألف فدان فى هذه المنطقة.

أما فيما فى الشرقية والدقهلية فلا شك أن كثيرين قد شهدوها فى طريقهم إلى بورسعيد ولعل فى تحويل الترعة الحلوة إلى ترعة رى ما يبعث فى هذه المساحات الحياة ويعيدها إلى سابق عهدها أرضا نفخر بخصبها ونتعم بثمرها.

ولقد شاهدت فى سينا مساحات لا حصر لها يكسو القليل منها شعير زرعه الأعراب على المطر، وتغطى الباقى نباتات المراعى حتى لتصبح الخضرة التى يكتسبها منظر هذه موحية بالأمل أن تعيد سواعد أبناء النيل إلى هذه الأرض خصبها وعمارها (١)

أما فى الغرب فيكفى أن تذكر وصف «بتلر» المشهور بمؤلفاته عن تاريخ العرب، إذ يقول « إنه ليس شيئا أبعد عن الحق من أن يقول قائل إن الطريق غرب مصر كان فيافى قاحلة فلدينا من الأدلة ما يذكر صريحا أن كل أرض الساحل الواقعة إلى غرب مصر بقيت آهلة يزكو بها الزرع حتى مضت قرون ثلاثة من الفتح العربى « منذ ألف سنة ». ويذكر المقريزى أن مدينة « لوبيه » قاعدة لأقليم يقع بين الاسكندرية ومرافيه «؟» ويضم هذا الاقليم أربعا وعشرين مدينة ماعدا القرى الصغيرة .. ثم يصف مرافيه هذه بأنها كورة من كور مصر وهى آخر حد أراضى مصر، وكانت قطرا كبيرا به نخيل كثير ومزارع وبه عيون جارية ما تزال إلى اليوم بساتين متعددة.

(١) درس المهندس على بك شافعى مشروعا لنقل ماء النيل فى مجرى يمتد تحت قناة السويس لزرع المناطق الخصبة من سينا فضلا عن استصلاح أراضى الشرقية.

وكذلك الأرز بها جيد زاكٍ، فلما كان شوال سنة ٣٠٤ هـ « ٩١٦ م » جلا أهل لوبية ومراقيه إلى الاسكندرية خوفاً من حاكم برقة ولم تزل في اختلال إلى أن تلاشت في زمننا، وبها بعد ذلك بقية جيدة . وهذه البقعة كانت موجودة إلى عام ١٤٠٠ م أي منذ ٥٠٠ عام »

ويقدر سعادة حافظ عفيفي باشا ، في كتابه على هامش السياسة — منطقة الساحل فقط من الاسكندرية إلى السلوم التي يمكن زراعتها طوله ٥٠٠ كم وعرضه بين ٣٠ و ٤٠ كم أي أن مساحتها خمسة عشر كيلو مترا مربعا «حوالى ٣،٧٥ ملايين فدان»

أما واحات مصر الغربية فتكتنز لنا مزيداً من الثراء ينتظر منا شيئاً كثيراً من النشاط والعزم ، ففي تقرير اللجنة الموقرة إلى الواحات الخارجة والداخلة، أن بالواحتين مساحات شاسعة مستوية ويظهر من ظروفها أنها كانت مزروعة في الأزمان السابقة بدليل وجود الآبار الرومانية بها . ويقدر التقرير المرفوع الى وزير الأشغال المساحات التي يمكن استصلاحها في الواحات الخارجة والداخلة بنحو ١٥٠ ألف فدان أما في سيوه فتقدر هذه المساحة بنحو عشرة آلاف فدان .

ولقد قرأت في محاضرة لفؤاد أباظة باشا أن الايطاليين قد أجروا ماء الينابيع التي حفروها بصحارى طرابلس في مجرى طوله ١٥٠ كيلومترا غير مايتفرع منه من قنوات ، فهلا نستطيع نحن أن ننقل ماء النيل إلى هذه الواحات أو نستخرجه من بطن الأرض بكميات تحول هذه الصفرة الكالحة إلى خضرة يانعة وثمر شهي (١)

فتعمير هذه المساحات الواسعة التي تمتد من رفح حتى السلوم هدف جديد بأن نكرس له جهودنا ونجند له قوانا حتى يصبح هذا العمل حديث التاريخ عن النهضة المصرية في العصر الحديث .

إننا إذا أردنا من الإحصاءات أن تحدثنا عن مدى هذا التوسع في استصلاح الأراضي بمصر لأوضحت لنا أرقاما تزيد عدة مرات عما وضع من برامج الإصلاح ، إذ المعروف أن هذه البرامج تصل بالمساحة المزروعة في أواخر هذا القرن إلى حوالى ٧ ملايين فدان فقط .

وقد يعترض على إصلاح هذه المساحات بأن إيراد النيل لايفي بشيء منها ، ولكن

---

(١) يذكر المهندس لبيب نسيم في مجلة العمارة تاريخ فرع قديم للنيل كان يخترق منتصف صحراء لوبيا تقريبا مارا بمناطق الواحات ، وأكد إمكان إحيائه من جديد . كما أن الألمان « قبل الحرب » كانوا يفكرون في تنفيذ مشروع ضخم بحفر « نيل آخر » من خط مستقيم المياه بين النيل والكونغو في وسط أفريقيا يروى الصحراء حتى البحر ...

الحقيقة التى لاشك فيها أن إيراد النيل المبارك فى فيضه العميم يذهب أكثره إلى البحر ، إذ أنه لايستفاد فى الزراعة من إيراده فى إبان الفيضان إلا بنحو ٢٨ ٪ ، فتحويل هذا الماء إلى هذه الميافى القاحلة كفيل بأن ينفخ فيهامن روحه،ويبعث فيهاحياة دافقة . ولا ضير أن تزرع هذه المساحات مرة واحدة على هذا الفيض المبارك بدلا من تركها عملا وبورا قاحلا . .

وإننى إذ أكتب هذه السطور أعترف لحضرات المختصين فى شئون الرى بأن لديهم القول الفصل فى كل ما يتعلق بالنيل خصوصا أنى أرجو ممن يشرفون على مقدرات الزراعة فى مصر أن يعطوا لاستصلاح الأراضى جانبا كبيرامن وقتهم، بل كل وقتهم فإن هذا الموضوع جد خطير ، ومصر فى أشد الحاجة إلى أن تنظر اليه نظرة واسعة الأفق فسيحة الأرجاء ، فإننا فى أشد الحاجة إلى عمل ضخم يبقى مفخرة لجيلنا وعنوانا على نهضتنا وحصنا للأجيال القادمة يقيها شر هذه الفاقة التى نرسف فى قيودها ، وهذه الشدة التى نعانيها .

إن شئون إصلاح الأراضى لدينا تضطلع بها عدة جهات تتبع عدة وزارات ، وأرجو ألا أكون شديد التطرف إذا قلت بوجوب إنشاء وزارة خاصة يكون لها برنامج محدد لاستصلاح كل شبر نستطيع أن نعيد إليه الخصب والحياة .

ولا أظن حاجتنا إلى المال أو الفنيين أو الآلات تقف عقبة عسيرة التذليل، فلانستطيع أن نتغلب عليها فان الهدف الذى نسعى إليه أخطر وأجل من أن تعوقه هذه العثرات. وعلى المختصين أن ييسروا كل صعب ويمهدوا الطريق كل فيما يخصه حتى نصل إلى غايتنا فإننا مالم نصل حكمنا على الأجيال المقبلة حكما رهيبا يجعلهم دائما فى آخر القافلة مستعبدين مستضعفين فإن القوة والعزة تنفران دائما من الجوع والفقر .

إن أرض مصر فسيحة الأرجاء ، ونيلها وفى كريم وشعبها وافر العدد شغوف بالعمل ومهارته فى الزراعة مضرب الأمثال، فلنقفز إلى الأمام فلم يعد الخطو الوئيد كافيا ولنمح هذه السبة التى لصقت بنا حتى لقد أصبح زراعنا حديث العالم بفقرهم المزرى وغذائهم التافه ومسكنهم الحقير لتثبت للعالم أن مصر بعد أن تولى مصائرها أبناؤها قد اعتزمت أن تبدل هذا الفقر غنى ، وهذا الجوع شبعا وريا وهذا المرض قوة وعافية وهذه الذلة كرامة وعزة .